منظمة الصحة العالمية

المقصود بقانون التغطية الصحّية الشاملة هوأي قواعد قانونية حالية وقابلة للتطبيق داخل الدولة، التي من شأنها تنظيم التغطية الصحّية الشاملة وتتضمن: القوانين الرسمية المكتوبة مثل القوانين التشريعية (التي تسنها أي هيئة تشريعية مثل البرلمان) والقوانين التنظيمية والإدارية (التي تصدرها السلطات التنفيذية في الحكومة) والعقود والسوابق القضائية (أحكام المحاكم) والقوانين العرفية.

يعمل قانون التغطية الصحّية الشاملة من خلال توفير الوسائل اللازمة لإنشاء إطار مؤسسي للتغطية الصحّية الشاملة يتألف من مبادئ التغطية الصحّية الشاملة ونظم القواعد اللازمة لها، والأهلية القانونية، والحقوق والعلاقات، والأطر التنظيمية والشراكات.

قانون التغطية الصحّية الشاملة

السياق القطري

1. القبول
2. التخويل
3. القدرة

يُعد السياق القطري لإصلاح قانون التغطية الصحّية الشاملة ضروريًا لفهم العمل على قانون التغطية الصحّية الشاملة. ويشمل سياق قطاع الصحة، والسياق القانوني والتنظيمي، والسياق السياسي للإصلاح. من الضروري فهم ما إذا كان إصلاح قانون التغطية الصحّية الشاملة أمرًا ممكنًا من عدمه، وما إذا كان هناك قبول (أو معارضة) للإصلاح المقترح، وما إذا كان هناك تخويل لتحقيقه (خاصةً التخويل من صانعي القرارات السياسية)، وما إذا كانت الدولة لديها القدرة على إكمال العمل (هل لديها القدرة على وضع القانون (القوانين) المقررة وتنفيذه وإدارته).

أداء سياسة التغطية الصحّية الشاملة

1. كيف تسير الأمور
2. الوصول العادل
3. جودة الرعاية الصحّية
4. الحماية المالية

يتضمن أداء سياسة التغطية الصحّية الشاملة النظر إلى كيفية توفير قوانين التغطية الصحّية الشاملة للقدرات على تنفيذ سياسات التغطية الصحّية الشاملة وبرامجها التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المرجوة من هذا القانون: الوصول الشامل إلى الخدمات الصحّية، والمنتجات، وجودة الخدمات الصحّية وحماية المخاطر المالية (غايات التنمية المستدامة 3.8).

الشراكة

1. كيف تسير الأمور
2. حوكمة تقديم خدمات القطاع الخاص
3. تنظيم التعاون بين القطاعين العام والخاص
4. حوكمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص

الشراكة مع القطاع الخاص في التغطية الصحّية الشاملة تعتمد على قدرة الحكومات على تنفيذ الحوكمة الفعالة على القطاع الخاص، بما في ذلك: صياغة السياسات العامة الخاصة حول دور القطاع الخاص، وفهم القطاع الخاص في الدولة وآلية عمل الأسواق الصحّية بها، وتنفيذ السياسة العامة المعنية بإسهام القطاع الخاص في الصحة باستخدام مجموعة متنوعة من الصكوك القانونية.

الأسس

1. سيادة القانون والتغطية الصحّية الشاملة
2. المشاركة العامة
3. مكافحة الفساد
4. الهوية القانونية للجميع
5. المساءلة والشفافية
6. الوصول إلى المعلومات
7. قوانين منع التمييز

السياق القطري

1. القبول

القانون هو ناتج عملية صنع القرار؛ وتزداد احتمالية سن القانون بعد ذلك إذا هناك قبول:

- لأهداف القانون المقترح
- ضرورة سن القانون
- التكاليف والآثار المترتبة على القانون
- القانون الجديد الذي يصدره الأشخاص والمنظمات التي لديها قدرة التأثير في نجاح القانون.

2. التخويل

تصدر القوانين عن الأشخاص والمنظمات التي لديها تخويل بوضع قواعد قانونية ملزمة. من الناحية العملية، يعتمد تخويل سن قوانين فعالة أيضًا على سياسات الدولة وعلاقات السلطة بها.

3. القدرة

سن القوانين هو عملية تقنية للغاية وقد تستلزم الكثير من الموارد أيضًا. وتعتمد قدرة الدولة على سن القوانين على ما إذا كانت لديها القدرة أو الإمكانية على اللازمة لتحقيق ذلك. تتضمن الأسئلة الرئيسية ما يأتي:

- هل البيانات اللازمة للتخطيط والتحليل والتنفيذ متوفرة؟
- هل يوجد أشخاص يتمتعون بالمهارات المناسبة ومتوفرون للعمل على القانون مثل (محامون، واقتصاديون، وصائغو نصوص قانونية، وأشخاص لرصد تطبيق القانون وإنفاذه)؟
- هل تمتلك الدولة القدرة المؤسسية لتحقيق الإصلاح؟
- هل توجد موارد مالية للعملية وللتنفيذ (إذا كانت الإجابة بنعم، فما مقدارها)؟
- هل هناك أي مشكلات تتعلق بالتوقيت أو قيود زمنيةتؤثر في قدرة الدولة على سن قانون؟

أداء سياسة التغطية الصحّية الشاملة

1. كيف تسير الأمور

يتعلق أداء سياسة التغطية الصحّية الشاملة بدور القانون في توفير القدرة على تحقيق أهداف السياسة المرجوة للتغطية الصحّية الشاملة: الوصول الشامل إلى خدمات الرعاية الصحّية، والحماية المالية، والرعاية الصحّية الجيدة.

2. الوصول العادل

يتعلق تحقيق التغطية الصحّية الشاملة، بالدرجة الأولى، بتوفير إمكانية الوصول إلى الخدمات والمنتجات الصحّية التي يحتاج إليها جميع الأشخاص. يوفر قانون التغطية الصحّية الشاملة الوسائل اللازمة لإضفاء الطابع الرسمي على الوصول إلى الخدمات والمنتجات الصحّية. على سبيل المثال، من خلال تضمين حقوق الوصول في دستور الدولة أو التشريعات الأخرى بها، أو عن طريق إنشاء آليات قانونية لتحديد الأهلية للحصول على الخدمات الصحّية، أي التسجيل في أحد أنظمة التأمين الصحي الاجتماعي.

يعمل قانون التغطية الصحّية الشاملة كذلك على المساعدة في إزالة حواجز الوصول إلى التغطية الصحّية الشاملة. تعمل الدول على إزالة حواجز الوصول كجزء من الجهود المبذولة لمنع استبعاد أشخاص من الرعاية الصحّية ولضمان "تمكن جميع الأشخاص من الوصول إلى التغطية الصحّية الشاملة". تتضمن الجهود القانونية المبذولة للمساعدة على إزالة حواجز الوصول تنفيذ تدابير لوقف التمييز الذي يؤدي إلى تهميش السكان أو حرمانهم من الوصول إلى الخدمات والمنتجات الصحّية. على سبيل المثال، يمكن توظيف قانون التغطية الصحّية الشاملة لحظر عمليات منع الأشخاص من الوصول على أساس العرق، أو الأصل القومي أو العرقي، أو اللون، أو الدين، أو العمر، أو الجنس، أو التوجه الجنسي، أو الهوية الجنسية أو التعبير عن الجنس، أو الحالة الاجتماعية، أو الوضع الأسري، أو الخصائص الوراثية، أو الإعاقة.

3. جودة الرعاية الصحّية

يوفر قانون التغطية الصحّية الشاملة أسس تنظيم جودة الرعاية والقواعد المؤسسية للعمل على جودة الرعاية الصحّية. تشتمل الأمثلة على كيفية إسهام قوانين التغطية الصحّية الشاملة في تنظيم الجودة على المتطلبات القانونية للترخيص أو إصدار الشهادات اللازمة لتشغيل المرافق أو الخدمات الصحّية أو ممارسة مهنة عامل في المجال الصحي. ينص قانون التغطية الصحّية الشاملة على معايير إلزامية تتعلق بالمرافق والخدمات الصحّية، وممارسات العاملين في المجال الصحي والأدوية، واللقاحات والمنتجات الصحّية الأخرى. يمكن لهذه المعايير معالجة جوانب الجودة التقنية أو التركيز على جوانب مختلفة من جودة الرعاية (مثل سلامة المرضى، أو القواعد المتعلقة بالاهتمام بالفرد، أو المبادئ التوجيهية حول الخدمات والممارسة السريرية). يوفر قانون التغطية الصحّية الشاملة السلطة لرصد مدى الامتثال للمعايير واتخاذ إجراءات تنفيذية أو تصحيحية عند الاقتضاء.

تتضمن الأمثلة على كيفية توفير قانون التغطية الصحّية الشاملة للقواعد المؤسسية الخاصة بالجودة التفويض بإنشاء هيئات تنظيمية، وصلاحيات واجباتها وترتيبات الحوكمة لها.

4. الحماية المالية

يسهم قانون التغطية الصحّية الشاملة في الجهود المبذولة لحماية الأفراد من الآثار الكارثية المحتملة بسبب النفقات الصحّية المرتفعة من أموالهم الخاصة. يركز نهج منظمة الصحة العالمية الخاص بالتمويل الصحي على ثلاث وظائف أساسية:

- جمع الإيرادات (مصادر الأموال، مثل الميزانيات الحكومية ونظم التأمين الإلزامية أو الطوعية سابقة الدفع، والمدفوعات المباشرة من أموال المستخدمين الخاصة والمساعدات الخارجية).
- جمع الأموال (تجميع الأموال المدفوعة سابقًا لصالح بعض السكان أو جميعهم).
- شراء الخدمات (الدفع لموفري الخدمات أو تخصيص الموارد لموفري الخدمات الصحّية).

يتيح قانون التغطية الصحّية الشاملة إمكانية أداء جميع هذه الوظائف الثلاث.

- فأولاً، يُصرح بجمع الإيرادات. على سبيل المثال، هناك أحكام دستورية أو تشريعية تسمح بالضرائب في الدول التي يوجد بها نظم ضريبية. وقد تسمح قوانين الضرائب بجمع الإيرادات من مصادر ضريبية مختلفة، مثل ضريبة الدخل والضرائب غير المباشرة وإيرادات الضرائب المخصصة (مثل ضرائب التبغ). في النظم الصحّية التي تدير أنظمة التأمين الصحي، تجيز القوانينُ التأمينَ الصحي الاجتماعي الإلزامي لكل من التغطية السكانية والإسهامات الإلزامية في صندوق (صناديق) التأمين (على سبيل المثال، من خلال قانون التأمين الصحي الاجتماعي).
- وثانيًا، يُصرح بجمع الأموال. على سبيل المثال، قد يسمح قانون التغطية الصحّية الشاملة بإنشاء تجميع وطني أو عدة تجميعات دون المستوى الوطني.
- وثالثًا، يوفر القدرة على تنفيذ وظيفة الشراء، من خلال استخدام العقود، وعن طريق وضع ترتيبات الحوكمة والمساءلة لوكالات الشراء والمشتريات.

يوفر قانون التغطية الصحّية الشاملة أيضًا الأسس اللازمة لتنظيم حزمة المزايا الصحّية للدولة، بما في ذلك عملية إنشاء الحزمة وأسس وضع استحقاقات الخدمات.

منظمة الصحة العالمية

الشراكة

1. كيف تسير الأمور

يدعو الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة إلى التعاون والتآزر والشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والشركات. يعني هذا، في السياق الصحي، زيادة التركيز على مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المساعدة على تحقيق التغطية الصحّية الشاملة. تختلف ترتيبات الحوكمة العملية المنتشرة في هذه الترتيبات اختلافًا كبيرًا عن تلك المستخدمة لتوجيه الخدمات المخصصة فقط للعامة.

2. حوكمة تقديم خدمات القطاع الخاص

هناك خمس "مهام" مرتبطة بالحوكمة الفعالة لتقديم خدمات القطاع الخاص. يتعلق الأمر بالحفاظ على الاتجاه الإستراتيجي للنظام الصحي المتوافق مع قيم التغطية الصحّية الشاملة، وجمع المعلومات واستخدامها لتصحيح الاتجاهات وأوجه الخلل غير المرغوب فيهما، وتناول قضية الصحة في التنمية الوطنية بمزيد من التفصيل، وممارسة النفوذ، وإنشاء آليات مساءلة شفافة وفعّالة.

3. تنظيم التعاون بين القطاعين العام والخاص

يرجح أن تكون إدارة التعاون بين القطاعين العام والخاص في النظام الصحي عنصرًا أساسيًا في السياسة الصحّية والوظائف الإدارية لجميع الحكومات. فهي تتطلب دراسة أنسب الصكوك القانونية لسياق معين وإجراء محدَّد وهدف سياسي بعناية. وعلى القدر نفسه من الأهمية، هناك حاجة إلى التفكير في الإستراتيجيات التي يمكن اتباعها في وضع تلك الصكوك القانونية وتنفيذها.

4. حوكمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تتزايد صور الاستفادة من الشراكات بين الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة لتقديم الخدمات والمنتجات الصحّية. ورغم أن هذا النوع من التعاون بين الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة عادةً ما يشير إلى الشراكات مع الشركات الربحية، إلا أن العديد من الشراكات تشمل أيضًا الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الهادفة للربح.تُستخدم الصكوك القانونية لتأسيس هذه الشراكات ووضع قواعد عملها.

الأسس

يسهم قانون التغطية الصحّية الشاملة في العديد من الوظائف والقضايا الشاملة التي تعمل كمسرعات للعمل على أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

1. سيادة القانون والتغطية الصحّية الشاملة

يضع قانون التغطية الصحّية الشاملة أسس تنفيذ سيادة القانون في مجال الصحة (هدف التنمية المستدامة 16.3). تُعد سيادة القانون في مجال الصحة أمرًا ضروريًا؛ لأن "الحوكمة الجيدة" تعتمد بشكل كبير على ضمان الالتزام بسيادة القانون. والمقصود بسيادة القانون أن تملك الدولة قوانين أو قواعد رسمية تقيد بشكل فعال السلوك الفردي والمؤسسي والحكومي وتلتزم بها. تشمل العناصر الرئيسية التي تحدّد سمات سيادة القانون ما يأتي:

- نهج قائم على الحقوق تجاه الصحة والتنمية.
- هوية قانونية للجميع.
- إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء.
- الأمن الصحي الشخصي.
- ضمان الحقوق الصحّية المشمولة في عدد من الأهداف المتعلقة بالتمييز وعدم المساواة والمؤسسات المتجاوبة وحمايتها.

عادةً ما تتجه المجتمعات التي تضفي الطابع المؤسسي وتحكم نفسها بهذه الشروط نحو الازدهار لأنها تتمتع باستقرار قائم على قواعد وتتجنب الإضرار بذاتها من خلال الإجراءات التعسفية مثل الفساد والعنف.

2. المشاركة العامة

يمنح قانون التغطية الصحّية الشاملة الحق في المشاركة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالصحة وينظّمها (هدف التنمية المستدامة 16.7).

3. مكافحة الفساد

يضع قانون التغطية الصحّية الشاملة أسس جهود مكافحة الفساد (هدف التنمية المستدامة 16.5) وعلى وجه التحديد قوانين مكافحة الفساد في الدولة التي تؤثر في قطاع الصحة.

4. الهوية القانونية للجميع

يضع قانون التغطية الصحّية الشاملة أسس الهوية القانونية للأفراد، التي توفر بدورها أسس الحق القانوني في الحصول على الرعاية الصحّية وممارسة الحقوق الصحّية الأخرى (هدف التنمية المستدامة 16.9)

5. المساءلة والشفافية

يسهم القانون في المساءلة والشفافية من خلال وضع: معايير واضحة وواجبات قانونية يجب أن يفي بها المكلفون بالواجبات، ومتطلبات علاقات المساءلة الفعالة، والمتطلبات القانونية للشفافية والإفصاح عن المعلومات، والمؤسسات القانونية والرسمية والآليات لمساءلة المكلفين بالواجبات، وفرض عقوبات على أولئك الذين لا يخضعون للمساءلة.

6. الوصول إلى المعلومات

يضع قانون التغطية الصحّية الشاملة أسس ترسيخ الحقوق في الوصول إلى المعلومات ووسائل الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية الأخرى الواردة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

7. قوانين منع التمييز

يعمل قانون التغطية الصحّية الشاملة على إزالة العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات من خلال منع التمييز.

منظمة الصحة العالمية